

١ - تقرر ما يلي :

الإغاثية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإغاثي الثالث الواردة في قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تشير إلى الإعلان العالمي لاستئصال الجوع وسوء التغذية ، بالصيغة التي اعتمدها مؤتمر الأغذية العالمي^(٤٤) وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية^(٤٥) ،

وإذ تعيد تأكيد قراراتها ٢٤٥/٣٧ بشأن حالة الأغذية والزراعة في أفريقيا و ٢٤٦/٣٧ بشأن السنة الدولية لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية للأغذية والزراعة في أفريقيا و ٢٤٧/٣٧ بشأن مشاكل الأغذية ، والمؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ،

وإذ تدرك الحاجة إلى إبقاء قضايا الأغذية والزراعة في صلب جدول الأعمال العالمي ،

وإذ يساورها القلق لأن تحقيق الأهداف الغذائية والزراعية للبلدان النامية إنما يعيقه بشدة الانتكاس الاقتصادي العالمي النطاق والمناخ السياسي ، ولأن تلك البلدان تواجه أسعاراً منخفضة في أسواق السلع الأساسية ، وطلباً راکداً ، وإمكانات مقيدة للوصول إلى الأسواق ، وتدفقات تساهلية منخفضة بالقيمة الحقيقية ، وسياسات حمائية ، بالإضافة إلى التزامات بخدمة ديون دولية كبيرة ، وعدم استقرار الأسواق النقدية ،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لأن جزءاً كبيراً من موارد العالم ، المادية والبشرية على حد سواء ، مازال يحوّل إلى التسليح ، مع ما يترتب على ذلك من أثر ضار على الأمن الدولي والجهود الرامية إلى إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بما في ذلك حل مشاكل الأغذية ، وإذ تطلب إلى الحكومات أن تتخذ تدابير فعّالة في ميدان النزع الفعلي للسلاح يكون من شأنها زيادة إمكانات تخصيص الموارد التي تستخدم حالياً في الأغراض العسكرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما لتنمية البلدان النامية والنهوض بأحوالها الغذائية ،

وإذ تؤكد أنه ينبغي بلوغ الأهداف الغذائية في إطار استراتيجيات وخطط وبرامج غذائية وطنية وأن الاعتماد على الذات في مجال الأغذية هو عنصر أساسي من عناصر السيادة الوطنية والسياسة الحكومية والاجتماعية ، وأن الأمن الغذائي ينبغي أن يقوم ، إلى أقصى حد ممكن ، على وجود قطاع غذائي محلي نشط ، وأنه ينبغي بالتالي التسليم بأن تنمية القطاع الغذائي هي عنصر دينامي في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ،

(٤٤) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 3 A. 75. II.) ، الفصل الأول .
(٤٥) انظر : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ، الجزء الأول .

(أ) أن يؤذن للأمين العام بأن يعقد ، بالتشاور مع الحكومات ، مؤتمراً لإعلان التبرعات لجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية قبل انعقاد الدورة السادسة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، كي تتمكن الحكومات المهتمة من إعلان تبرعاتها للسنة الأولى ولكي تعطي.. إن أمكن ، فكرة عامة عن المبلغ الذي قد تبرع به في السنتين التاليتين ؛

(ب) أن تقوم اللجنة بعد ذلك في دورتها السادسة باتخاذ قرارات حسب الاقتضاء تشمل ، إذا كان ذلك ملائماً ، الخطوة التمويلية لجهاز التمويل ، وانتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، على الوجه الذي حددته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٣٧ ؛

(ج) أن تستمر في غضون ذلك الإجراءات التنفيذية القائمة لجهاز التمويل الحالي ؛

٢ - تقرر أيضاً أن تستغل الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر إعلان التبرعات استغلالاً كاملاً لإجراء كافة المشاورات اللازمة لإنجاح مؤتمر إعلان التبرعات ووضع الترتيبات المالية والمؤسسية الطويلة الأجل لجهاز التمويل ؛

٣ - تدعو الحكومات المستعدة للقيام بذلك إلى أن تخطر الأمين العام بقيمة تبرعاتها المالية لجهاز التمويل في أقرب وقت ممكن ؛

٤ - ترجو من الأمين العام أن يواصل بذل جميع الجهود الممكنة لتعبئة دعم الحكومات لوضع الترتيبات الطويلة الأجل لجهاز التمويل وتناشد جميع الحكومات أن تتعاون مع الأمين العام في هذا الصدد .

الجلسة العامة ١٠٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

١٥٨/٣٨ - مشاكل الأغذية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والواردين في قرارها ٣٢٠١ (د - ١ - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ١ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى قرارها ٣٣٦٢ (د - ١ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية

٣ - تؤكد ضرورة النظر في مشكلة الأغذية بصورة شاملة ، بأبعادها التقنية والاقتصادية والتجارية والمالية والانسانية ؛

٤ - تؤكد من جديد أن الحق في الحصول على الغذاء هو من حقوق الانسان العالمية وأنه ينبغي عدم استخدام الأغذية كأداة للضغط السياسي ؛

٥ - تعرب عن قلقها إزاء تطبيق التدابير الاقتصادية ضد بعض البلدان النامية وتحت على إلغاء هذه التدابير في أسرع وقت ممكن وعدم تكرار اللجوء إليها في المستقبل ؛

٦ - تؤكد أن السلم ونزع السلاح يفضيان إلى تحسن الظروف الاقتصادية وتعزز الأمن الغذائي ؛

٧ - تلاحظ مع الارتياح أن خطط الأغذية واستراتيجياتها وبرامجها الوطنية المتكاملة ومفهوم الأمن الغذائي الشامل تلقى قبولاً كبيراً لدى البلدان ووكالات التنمية ؛

٨ - تؤيد مقرر مجلس الأغذية العالمي بالترحيب باعتماد لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للمفهوم الجديد والمتكامل للأمن الغذائي العالمي الذي يركز على كفاية إمدادات الأغذية وإنتاجها والاستقرار في إمدادات الأغذية وأسواقها وضمان الحصول على الإمدادات (٤٨) ويناشد المجتمع الدولي تنفيذه على أوسع نطاق ممكن ؛

٩ - تؤكد من جديد أنه ينبغي أن تلعب الاستراتيجيات والخطط والبرامج الغذائية الوطنية دوراً رئيسياً في عملية تقرير الأولويات ، وفي تنسيق التمويل الوطني والدولي وتطبيق التكنولوجيا وتعزيز إنتاج الأغذية وزيادة الاعتماد على الذات وطنياً في ميدان الأغذية في البلدان النامية ؛

١٠ - تؤكد دور المزارعات بوصفهن جزءاً من الأسرة الريفية ، وتدعو إلى إيلاء المزيد من الاهتمام فيما يتخذ من سياسات لدور المرأة فيما يتعلق بالنظم الغذائية ، وتشدد على ضرورة إشراك المرأة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج الغذائية الوطنية ؛

١١ - تشدد على دور البلدان النامية في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الغذائية والزراعية الوطنية وأهمية تدابير الدعم الدولية ، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية الضرورية ؛

١٢ - تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية وغيرها من يستطيع تقديم المساعدة الإنمائية إلى القيام على وجه السرعة بتوفير الموارد التقنية والمالية اللازمة لدعم جهود

وإذ تؤكد على الحاجة إلى اعتماد تدابير وطنية ودولية شاملة وفقاً للأولويات المحددة في ميدان الأغذية والزراعة ، بغية تحقيق أهداف ومرامي الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث في تعزيز التنمية الغذائية والزراعية في البلدان النامية ،

وإذ تدرك أن تحقيق زيادة كبيرة في حصائل البلدان النامية من الصادرات أمر أساسي لتمويل تنميتها الاقتصادية الشاملة ، بما في ذلك وارداتها من الأغذية والمدخلات الزراعية ، تمويلاً كافياً ،

وإذ تلاحظ حاجة جميع البلدان ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، إلى اتباع سياسات تستهدف تقليل العوائق وإزالتها لتجنب الاضطراب في التجارة الدولية في المنتجات الزراعية ولتسهيل وصول الصادرات الزراعية ، ولاسيما صادرات البلدان النامية ، إلى الأسواق الدولية ،

وإذ تلاحظ بقلق استمرار الجوع وسوء التغذية في كثير من البلدان النامية ، وخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً ،

وإذ يساورها القلق إزاء شذوذ ظاهرة وفرة المحاصيل وتراكم المخزون لدى بعض البلدان المتقدمة النمو في حين تواجه بلدان نامية كثيرة مشاكل تزايد عجز الأغذية والجوع ،

وإذ تؤكد أنه لا ينبغي أن تؤثر التدابير التي تتخذها بعض البلدان المتقدمة النمو لتقليل إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي في المستقبل تأثيراً ضاراً بمشاكل الأغذية التي تواجهها البلدان النامية ،

وإذ يساورها القلق كذلك إزاء ما يحيط بالاقتصاد الغذائي العالمي من عدم تيقن وأخطار عدم استقرار الإمدادات وحالة الأسعار في السوق الدولية للحبوب ،

وإذ تدعو إلى زيادة إنتاج الحبوب تدريجياً في البلدان النامية لتحسين التوازن في إنتاج وتوزيع المخزونات العالمية ،

١ - ترحب بالاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية التاسعة (٤٦) ، ولاسيما ما يتعلق منها بمناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ؛

٢ - ترحب بالتقرير السنوي الثامن للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها (٤٧) ؛

(٤٦) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/38/19) ، الجزء الأول .

(٤٧) WFP/CFA: 15/19 : أحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الوثيقة E/1983/92 .

(٤٨) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/38/19) ، الجزء الأول ، الفقرة ٤٤ .

الزراعة ، بما في ذلك دعم الأنشطة في المجالات المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

٢١ - تطلب إلى المجتمع الدولي تقديم دعم متواصل ومتزايد في سبيل تحسين الأمن الغذائي العالمي ومن أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية ؛

٢٢ - تسلّم بأن التوسع في الصادرات وبصفة خاصة من البلدان النامية هو عنصر مهم للأمن الغذائي ، وتدعو البلدان المتقدمة النمو إلى اتخاذ تدابير إضافية لتحرير التجارة في المنتجات الزراعية ؛

٢٣ - تدعو إلى تحسين التعاون الدولي من قِبَل البلدان المصدرة والمستوردة للحبوب فيما يتعلق بسياساتها في مجال تجارة وإنتاج وتخزين الأغذية بغية تجنب أمور منها ما يترتب على عدم استقرار سوق الحبوب الدولية من أثار ضارة بالبلدان النامية ؛

٢٤ - تحث جميع الحكومات المعنية على أن تبحث في إطار المجلس الدولي للقمح ، خلال دورته المقبلة ، التعجيل باستئناف مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح ، ١٩٧١ ، بالصيغة المجدد بها ، للقيام في أقرب وقت ممكن ، بعقد اتفاق جديد يسهم في كفاءة سير العمل في سوق القمح الدولية ، مع مراعاة مصالح البلدان النامية ؛

٢٥ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم ، عن طريق تعبئة الموارد المالية وغير المالية جهود البلدان النامية من أجل تقوية برامج التخزين لديها في الحالات التي أعربت فيها هذه البلدان عن الحاجة إلى إقامة احتياطات غذائية ؛

٢٦ - تعرب عن الحاجة الماسّة لإيجاد حلول متعددة الأطراف لمشاكل التجارة والوصول والمنافسة والإمداد بالمنتجات الزراعية وتطلب إلى المؤسسات ذات الصلة إيجاد حلول ملائمة ، أخذة في الحسبان ، بصفة خاصة ، احتياجات البلدان النامية وظروفها الخاصة ؛

٢٧ - تؤيد الرقم المستهدف الجديد الذي وافقت عليه لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها لفترة السنتين ١٩٨٥ - ١٩٨٦ والبالغ ١٣٥ بليون دولار للموارد العادية لبرنامج الأغذية العالمي^(٤٩) ، وتطلب إلى البلدان المانحة التقليدية والجديدة ضمان تحقيقه في الوقت الملائم ؛

٢٨ - تؤيد النداء الذي وجهته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لصالح البلدان الأفريقية المهددة بنقص الأغذية ، وتحث المجتمع الدولي على الاستجابة بسخاء لهذا النداء

البلدان النامية في تحقيق الأهداف الغذائية الوطنية التي حددتها لنفسها بغية القضاء على الجوع وسوء التغذية ؛

١٣ - تؤكد من جديد أن زيادة إنتاج الأغذية هي واحد من أهم العناصر في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلدان النامية ؛

١٤ - تدعو الحكومات المعنية إلى اعتماد تدابير مباشرة لتخفيض الجوع تكون متكاملة مع التنمية الإنتاجية في إطار الاستراتيجيات والسياسات الوطنية ، بما في ذلك ، في جملة أمور ، زيادة المساعدة المقدمة للتنمية الريفية كي تصل إلى المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة والتعاونيات وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المزارعات ، والقيام باستشارات في القدرات البشرية من خلال وضع برامج للأمهات والأطفال ، وإيجاد عمالة منتجة للأسر الفقيرة التي لا تملك أرضاً ، وزيادة المعونة الغذائية ؛

١٥ - تعرب عن قلقها إزاء تعاظم متطلبات البلدان النامية ، ولاسيما أقلها نمواً ، من واردات الأغذية ، مما يبرز خطورة المشكلة وأهمية المعونة الغذائية بصفتها تدبيراً غوثياً مؤقتاً ومورداً للتنمية الغذائية والزراعية على حد سواء ؛

١٦ - تحث ، عند تنفيذ ، سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ، على أن يتم الحصول على قدر أكبر من المنتجات الغذائية والزراعية ، عند الاقتضاء ، من البلدان النامية المصدرة للأغذية ، بما في ذلك الحصول عليه عن طريق الصفقات الثلاثية الأطراف ؛

١٧ - تدعو إلى تأمين كفاية واستمرار التدفقات من الموارد على البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصارف التنمية الإقليمية ، التي تعتبر أعمالها في مجال الأغذية والتنمية الزراعية هامة وفعّالة في توفير المساعدات الإنمائية الإضافية للبلدان النامية ، وبصفة خاصة البلدان الأقل نمواً ، بغية تنفيذ حوافز وبرامج أكثر فعالية توجه نحو زيادة إنتاج الأغذية ورفع مستويات التغذية ؛

١٨ - تؤكد الحاجة إلى تغذية موارد المؤسسة الإنمائية الدولية على نطاق كبير وفي الوقت المناسب لتمكينها من زيادة مساعدتها إلى جميع البلدان المستفيدة في تنمية الأغذية والزراعة ؛

١٩ - تطلب إلى المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تمنح الدعم على سبيل الأولوية للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ؛

٢٠ - تؤكد أهمية البحوث وتبادل المعلومات بشأن البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي لأغراض تنمية الإنتاج الغذائي ، وتطلب إلى المجتمع الدولي زيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى البلدان النامية في مجال البحوث الزراعية واتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز نقل التكنولوجيا فيما يخص تحسين طرق

١٥٩/٣٨ - حالة الأغذية والزراعة المتأزمة في افريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د - إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د - إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والقرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير إلى الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي أكدت فيه الجمعية العامة على التنمية الزراعية والريفية وعلى استئصال الجوع وسوء التغذية بوصفها من أهداف العقد الرئيسية ،

وإذ تشير أيضاً إلى برنامج عمل مؤتمر الأغذية العالمي^(٥١) الذي يتضمن الإعلان العالمي لاستئصال الجوع وسوء التغذية الذي اعتمدته المؤتمر^(٥٢) ، وإعلان المبادئ وبرنامج العمل للذين اعتمدها المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية^(٥٣) ،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ٦٩/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١٨٦/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٢٤٥/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، بشأن حالة الأغذية والزراعة في افريقيا ،

وإذ تسلّم بالأولوية العالية المعلقة على الأغذية والزراعة والتزام افريقيا وتصميمها على تكريس مواردها المحدودة على سبيل الأولوية للتنمية الزراعية حسب ما جاء في خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا وطبقاً لها^(٥٤) ،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أن حالة الأغذية والزراعة في افريقيا قد تدهورت خلال العقدين الماضيين تدهوراً شديداً أسفر عن هبوط نصيب الفرد من إنتاج الأغذية وحدثت تأثيرات ضارة على معايير التغذية التي هي دون الاحتياجات الأدنى بكثير ،

(٥١) انظر : تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 75. II. A. 3) الجزء الأول .

(٥٢) المرجع نفسه ، الفصل الأول .

(٥٣) انظر : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ، الجزء الأول .

(٥٤) A/S-11/14 ، المرفق الأول .

وبصفة خاصة عن طريق زيادة مساعدته للمعونة الغذائية والمدخلات الزراعية على أساس عاجل :

٢٩ - تحييط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية^(٥٥) ، وتطلع إلى الاستعراض الشامل الذي سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٤ بشأن التقدم المحرز في مجال الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية :

٣٠ - تطلب إلى الحكومات المعنية أن تطبق الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في إطار خططها وأهدافها الوطنية وطبقاً لتوصيات المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بصيغتها المعتمدة :

٣١ - تؤيد إقامة آليات إقليمية لتقليل التعرض لنقص الأغذية وسوء التغذية وهبوط مستوى التغذية ، وفي هذا الصدد ، ترحب بإنشاء لجنة العمل المعنية بالأمن الغذائي والإقليمي مؤخراً :

٣٢ - تؤكد أهمية تنمية مصادد الأسماك للتوسع في الإمدادات الغذائية والتحسينات الغذائية ، وتؤيد مبادرة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بعقد مؤتمر عالمي معني بإدارة وتنمية مصادد الأسماك في عام ١٩٨٤ :

٣٣ - تؤكد أهمية تربية الماشية وتنمية مصادد الأسماك في استراتيجيات وخطط وبرامج البلدان النامية ، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الموارد الضرورية إلى الهيئات الدولية ذات الصلة لإنجاز الدراسات في هذه المجالات بغرض زيادة مساهمتها في تنمية القطاع الغذائي والزراعي :

٣٤ - تحييط علماً مع الارتياح بقيام مجلس الأغذية العالمي بإعداد تقييم خاص ، من أجل دورته العاشرة في عام ١٩٨٤ ، لما أحرز من تقدم وما يتعين القيام به مستقبلاً من مهام لتحقيق أهداف مؤتمر الأغذية العالمي لعام ١٩٧٤^(٥٠) :

٣٥ - تحث مجلس الأغذية العالمي ، في إطار ولايته ، على تعبئة وبذل جهود أكبر في نضاله للتغلب على الجوع ، ومواصلة استعراض مشاكل وقضايا السياسة الرئيسية وتقديم تقارير عنها ، ومواصلة القيام بدور آلية التنسيق في مجال الأغذية ومسائل السياسة الأخرى المتعلقة بذلك في داخل منظومة الأمم المتحدة .

الجلسة العامة ١٠٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

(٥٠) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/38/19) ، الجزء الأول ، الفقرة ٧ .